حـــرف الـــظـــاء

الظّرف والمجرور

فيهما مباحث :

[٢٣٦] (الأول) : لا بد من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل / بما يشبهه ،أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجود قُدّر .

مثال الأول والثاني : ﴿ أنعمْتَ عليهم غَيْرِ المْغضوبِ عَلَيْهِم ﴾[١] .

والثّالث : ﴿ وهو الّذي في السمّاء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ ﴾[٢] ؛لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو فلانٌ حاتِمٌ في قومه ، تعلّق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف : ﴿ وإلى ثمودَ أخاهُم صالحاً ﴾[٣]

(١) الفاتحة / ٧.
(٢) الزخرف / ٨٤.
(٣) الأعراف / ٧٣.

بتقدير : وأرسلنا ،ولم يتقدّم ذكر الإرسال ،ولكن ذكر النّبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك .

وهل يتعلّقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني : يستثني من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور :

أحدهما : الحرف الزائد كالباء ومِنْ في :﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾[1] ﴿ هل من خالقٍ غير الله ﴾[2]، وذلك لأن معنى التّعلّق :الارتباط المعنويّ . والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فَأُعِينَت على ذلك بحروف الجرّ ، والزّائد إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث : لعّل ولوْلا عند من جرّبهما .

الرابع : رُبّ في قول الرّمانيّ وابن طاهر .

الخامس : كاف التّشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو(خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عَمّادَخَلْن عليه كما إن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

---

(١) النساء / ٧٩ .

(٢) فاطر /٣.

الثالث : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

أن يقعـا صفة نحـو : ﴿ أو كَصَيِّبٍ من السّماء ﴾[١] أو حـالاً نحو : ﴿ فخـرج على قومِهِ في زِينته ﴾[٢] أوصلة نحو : ﴿ وله مَنْ في السّموات والأرض وَمَنْ عِنَده لا يَسْتَكْبِرون ﴾[٣] أو خبراً نحو زيد عندك أو في الدار ، أو مثلاً : نحو : قولهم للمعرّس : بالرفّاء والبنين بإضمار « أعْرَسْتَ » ،أو يرفعا الاسم الظّاهـر نحو﴿ أفي الله شَـكٌّ ﴾[٤] [٢٣٧] أعندك/ زيد ،أو يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التّفسير نحو : أيوم الجمعة صمت .

الثامن : ٠ القسم بغير الباء نحو : ﴿ واللَّيل إذا يَغْشى ﴾[٥] . ﴿ تَاللهِ لَأكِيدَنَّ أَصْنامَكُم ﴾[٦]

الـرّابع : هـل المتعلّق الواجب الحـذف فِعـلٌ أو وصف ؟ لاخلاف في تعيّن الفعل في بابَيْ القسم والصّلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلاّ جملتين .

واختلف في الخبـر والصّفة والحـال ، فمن قَـدّر الفعـل وهم

(١) البقرة / ١٩ .
(٢) القصص / ٧٩ .
(٣) الأنبياء / ١٩ ، وفي ط : « ولم من السموات » بإسقاط في ، تحريف .
(٤) إبراهيم / ١٠ .
(٥) الليل / ١ .
(٦) الأنبياء / ٥٧ .

الأكثرون ؛فلأنه الأصل في العمل ، وَمن قَدّرالوصف ،فلأن الأصل في الثلاثة الإفراد .

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر، فيقدر الفعل في نحو : أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة أنت معتكف فيه .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل . واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر فعل تقديره : استقر، أو كان أو وُجد ، أو ثبت ، قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل .

قالوا : ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقديرُ الظّرف والمجروربالفعل، وهو ما إذا وقع الظرف والمجرور صلة ، لأن الصّلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا تقديرهُ بالفعل ، فإن لم يكن في الخبرواجباً ،فلا أقلّ من رجحانه .

وذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدّر هنا اسمٌ لا فعلٌ تقديره : (كائن) أو (مستقرّ) أوموجود ،أو ثابت .

قالوا : لأن بنا حاجةً إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً ، والأصل في الخبر المفرد، فيقدّر العامل الذي وقع الظّرف موقعهُ مفرداً على ما هو الأصل في الخبر .

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعيّن فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظّرف أو المجرور بين أمّا وفائها نحـو : أمّا عنـدك فزيدٌ ، وأما في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن أمّا وفاء ها لا يفصل بينهما بجملة. وإذا وجب تقديرهُ هنا بالمفـرد فلا أقـلّ من الرُّجحان فيما إذا وقع خبراً ، وهو رأي ابن عصفور .

ويترجّح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كـونه غـير خبر ، وتقديرهُ بالمفرد لزم / في حال كونه خبراً ، فكان تقديرهُ بالمفرد أوْلى . [٢٣٨]

قال : واعْلَم أنه على كل تقدير،سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنّا نعتقد أنا حَذْفنا ذلك العامل لمّا اعتزمنا أن الخبر في اللفظ نفس الظّرف والمجرور ، لا الاستقرار ؛ ولذلك التزمنا حذْفَ العامل بعد نَقْل الضّمير الذي كان في العامل إلى الظَّرْف والمجرور،واستتاره فيه ، ويبقى الضّمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظّرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذٍ .

قال أبو عليّ : إظهار عامل الظرف شريعةٌ منسوخةٌ .

الخامس في كيفيّة تقديره : أمّا في القسم فتقديـره : أقسم ، وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثل فيقدّر بحسب المعنى ، وأمّـا في البواقي فيقـدر كونـاً مـطلقـاً ، وهـو(كـائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

قال ابن هشام : ويُقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضَرْبِي زيداً قائماً أنّ التقدير : إذْ كان إن أريد المضيّ ، وإذا كان إنْ اريد المستقبل ولا فرق .

وإذا جهل المعنى قدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم أو جالس إلّا لدليل ، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام : وتوهّم جماعة امتناعَ حذْفِ الكوْن الخاصّ .

ويبطله : أنا متّفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدّليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراط النحوين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

وممّا خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقوهُنّ لِعِدّتِهِنّ ﴾[1] أي مستقبلات . ﴿ وَكَتَبْنا علَيْهِم فيها أنّ النّفس بالنّفْسِ ﴾[2] ، الآية ، أي تقتل وتفقأ ، وتصلم ، وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومصلومة ، ومقلوعة / . [٢٣٩]

قال: ويلزم من قدّر المتعلّق فِعْلاً أن يقدّر مؤخّراً في جميع

(١) الطلاق /١ .
(٢) المائدة / ٤٥ .

المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ ، قال : ومن هنا لا نحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة : أنه يتعين تقديره وَصْفاً بعد أمّا نحو : أمّا في الدار فزيدٌ ، وإذا الفجائية نحو : ﴿ إذا لَهُم مَكْرٌ ﴾[1] ؛ لأن إذا الفجائيّة لا يليها الفعل ،وأمّا لا يليها فعلٌ إلّا مقروناً بحرف الشرط نحو :﴿ فأمّا إنْ كان من المقرّبين ﴾[2]. قال : وهذا على ما بيّناه غير وارد ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً .

* * *

تنبيـــهٌ

[عامل الظـرف]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اختلف النحاة في تقدير عامل الظّرف والمجرور إذا قدّما على اسم إنّ ، فقال قوم : يقدّر الاستقرار بعد اسم إنّ ،لئلا نكون قد فَصَلْنا بين إنّ واسمها بغير الظّرف والمجرور .

وقال قوم :لا ،بل نقدرّه قبل الظرّف والمجرور،ولا نعتدّ بهذا فَصْلاً ، لكونه لازم الإضمار ، ولا يجوز إظهاره .

السّادس : في الفرْق بين الظرّف المستقرّ والظرّف اللغو .

---

(١) يونس / ٢١ .

(٢) الواقعة / ٨٨

قال الشيخ سعد الدّين التَّفْتازانيّ في حاشيـة الكشاف[1] : وفي

وفي (شرح المفصّل) للأندلسيّ . قال الخوارزمي : في الظّرف المُسْتَقَرّ بفتح القاف كذا سماعنا في المفصّل . وفي الكشّاف والمـراد به المَوْضِع.ولفظ ابن السرّاج : إذا كان الظّرفَ غَيْرَ مَحلّ سماهّ الكوفيّون الصّفة الناقصة . وجعله البصرّيّون لغواً . ويريدون بـالمستقر مـا كان خبراً محتاجاً إليه . وسُمِّي مستقرًّا لأنه يتعلّق بالاستقرار ، والاستقرار فيه فهو مُسْتَقَرٌّ فيه ، ثم حُذِف فيه اختصاراً ، وباللّغو ماكان فضلة ، وسمّي لَغْواً ؛ لأنه لـو حُذِف لكـان الكلام مستغنيـاً لا حاجـة إليه . انتهى .

السابع : إنهم يتّسعون في الظّرف والمجرور ما لا يتّسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل النّاقص من معموله نحو : كان في الدار أو عندك زيدٌ جالسًا ، وفِعْلَ التعجّب من المتعجّب منه نحو : ما أحسن في الهيجاءِ لقاء زيـدٍ ، وما أثبَت عنـد الحرب زيـداً ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

٢٠٨ = فـلا تَلْحَنِي فيهـا فـإنّ بُحبِّهـا أخاك مصابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[2]/ [٢٤٠]

(١) يعد قوله في حاشية الكشاف نصّت المخطوطات على أن بعده بياض ، وقد حددّت بعض النسخ هذا البياض الذي في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر ومما يجدر ذكره أنه لاتوجد إشارة في ط إلى هذا البياض .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/ ٢٨٠ ، وابن عقيل ١/ ١٣٠ ، والمغنى ٢/ ٧٧٣ ، والخـزانة ٣/ ٥٧٢ ، والعيني ٢/ ٣٠٩ ، وشـرح شواهـد المغنى للسيّوطيّ /٩٦٩ ، والأشموني ١/ ٢٧٢ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٧ .

وبين الاستفهام والقول الجاري مجْرَى الظّن كقوله :

٢٠٩= * أَبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً[١] *

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

٢١٠= * لله دَرُّ - اليوْم - مَنْ لامَها [٢] *

واشتريته بواللهِ درهم ، وهذا غلام والله زيد .

---

(١) تمامه :

* شَمْلي بهم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتوما *

من شواهد : المغنى ٢/٧٧٣ ، والعيني ٢/٤٣٨ ، وشرح شذور الذهب /٣٣٩ والأشموني ٢/٣٦ ، والهمع والدرر رقم٦١٩ ،وأوضح المسالك رقم ١٩٧

(٢) صدره :

* لما رأتْ ساتيد ما اسْتَعْبَرَتْ *

نسب لعمرو بن قميئة .

من شواهد : سيبويه ١/٩١ ، ٩٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٧ ،والإنصاف ٢/٤٣٢ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، ٣/١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، والخزانة ٢/٢٤٧ .

هذا ،وقدذكرالبغدادي في الخزانة أن الشاهد ثاني أبيات ثلاثة لعمرو بن قميئة وهي :

قد سألتني بنت عمرو عن الـــــأرض التي تُنكِرُ أعلامَها

لم رأت ساتيد ما استعبرت (البيت)

تذكّرتْ أرضاً بها أهلُها أخوالها فيها وأعمامها

ثم قال البغدادي : «وساتيدما» : جبل بين «ميا فارقين» ، و «سعرت» وانظر الخلاف في معنى الشاهدين النحويين في الخزانة .

وبين إذَنْ، ولن ومنصوبهما نحو :

٢١١ = * إذن والله نرمِيَهم بحَرْبٍ[١] *

٢١٢= لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً أدَعَ القِتالَ وأَشْهدَ الهيجاءَ[٢]

وقدّموهما خبرين على الأسم في باب : إنّ نحو: « إنّ لدينا أنكالاً »[٣] ﴿ إنّ في ذلك لِعْبرةً ﴾[٤] .

ومعمولين للخبر في باب « ما » ، نحو :

٢١٣ = وما كلُّ مَن وافى منىً أنا عارِفُ[٥] *.

---

(١) تمامه :

* تُشِيبُ الطِّفْل من قبل المَشيبِ *

من شواهد المغنى : ٢/٧٧٤، وشرح شذور الذهب/ ٢٥٩ ، والتصريح ٢/٢٣٥ ، والأشموني ٣/٢٨٩ ، وقد نسب هذا الشاهد لحسان بن ثابت وأنظر الهمع والدرر رقم ١٠١٠ .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٣١٣ ، ٢/٥٨٤ ، ٧٧٤ ؛ والمقرّب ١/٢٦٢ والأشموني ٣/٢٨٤ .

(٣) المزمّل / ١٢ .

(٤) آل عمران / ١٣ وغيرها .

(٥) صدره :

* وقالوا تعرّفْها المنازلَ من منًى *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب / ١٧٣ ، والمغنى ٢/٧٧٤ .والعيني ٢/٩٨ ، والتصريح ١/١٩٨ ، والأشموني ١/٢٤٩ .

وما في الدار زيد جالساً ، وصلة أل نحو : ﴿ **وكانوا فيه من الزاهدين** ﴾[١] ، وعلى الفعل المنفي (بما) نحو :

٢١٤=* ونَحْنُ عن فَضْلِك ما اسْتَغْنَيْنَا [٢] *

وعلى إن معمولاً لخبرها ، نحو : أمّا،بعد فإنّي أفعل كذا ، كذا ، وعلى العامل المعنويّ في قولهم : أَكُلّ يومٍ لك ثَوْبٌ .

وقال الخفاف في شرح (الإيضاح) : الظرف والمجرور اتّسع فيهما ، ووجه ذلك : أن جميع الأفعال ، وما كان على معانيها يدلّ على الزّمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكرا، فإذا ذُكِرا فعلى التّأكيد ، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنَى عنه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء .

فـــائـــــدة

[خبر (لا) لا يلفظ به إلّا أن يكون ظرفاً]

قال الجُزوليّ :بنو تميم لا تلفظ بخبر«لا»إلّا أن يكون ظَرْفاً .

---

(١) يوسف / ٢٠ .

(٢) تمامه :

* فثبّت الأقدام إنْ لاقينا *

ونسب هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة الصحابيّ .

من شواهد : المغنى ١/١٠٣ ، ٢٩٨ ، ٣٥١ ، ٢/٥٩٤ ، ٧٧٤.

قال الشّلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان لـه وجْهٌ من اتّسـاعهم في الظّروف ما لم يتّسع به في غيرها ،ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس لأنه اتّساع ،والاتّساع إنما هو منقول .

الثامن : في (تذكرة ابن الصائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : وينبغي أن يكون الظّرف الّذي يلزم به الرفع لما بعـده ما كان صفة أوصلة : كمررت برجل أو بالذي معه صقر ، لما بين الصّفة والصّلة من المناسبة لا يكونان إلاّ بالفعل أو المشتّق منه ، فأما الخبر والحال كزيد في الدار أبوه / ومررت بزيد في الدار أبوه ،فإنه يجوز في [٢٤١] الأب الابتـداء والفاعليّـة ، كونـه فاعـلاً ؛ لأنه يـرفع الضّمـير كـاسم الفاعل بل أقوى عند أبي عليّ ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصحّ فيه ذلك كزيد قائم أبوه ، على أن أبا عليّ جعل الجميع شيئاً واحداً ،ولم يفرق بين الصّفة والخبر والحال ،لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّراً بالفعل دون الاسم ،وكذا ينبغي أن يكون قياساً ، وأما ابن جنّي فلا يرى ذلك إلاّ في الصفة والصلة ،وهو الظّاهر من كلام سيبويه .

---

(١) هو عليّ بن عبد الصّمد بن محمد بن مفرّج أبو الحسن ، ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧ ومات بها يوم السبت الثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣هـ انظر البغية ٢/ ١٧٥ .